الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم الاقتصاد

آليات وإجراءات تمويل القروض الاستثمارية

-دراسة تطبيقية ببنك القرض الشعبي CPA-

تقرير تربص مقدم لنيل شهادة الليسانس –تخصص اقتصاد نقدي وبنكي.

الطلبة: تحت إشراف الدكتور:

- ✓ هادية صياد. – أحمد نصيري.
- ✓ بسمة غمام جريدي.
- ✓ سناء أحمودة.
- ✓ نصيرة غومة.

السنة الجامعية : 1437–1438هـ /2016– 2017 م.

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــداء

إلى من قال الله فيهما بعد بسم الله الرحمان الرحيم .....« ۞ **وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا**.... » (23) [سورة الإسراء.]

إلى أطيب رحيق في الوجود أمي الغالية حفظك الله ورعاك.....

إلى من أنار لي الدرب وسهل لي سبل العلم والمعرفة وحرص عليّ منذ صغري و اجتهد في تربيتي وتوجيهي أبي العزيز أطال الله في عمرك...

إلى من هم سندي إخوتي وأخواتي الأعزاء..

إلى من ربطتني بهم صلة الأخوة والصداقة .

إلى الدكتور المحترم **أحمد نصير**

إلى كل طلبة السنة الثالثة علوم اقتصادية دفعة2017.....

إلى كل من حملهم قلبي ولم تحملهم ورقتي .....

نصيرة

الإهداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك و كثير عطائك إنه لا يسعني في هذه اللحظات التي لعلني لا أملك أغلى منها ان اهدي هذا العمل المتواضع:

إلى فضاء المحبة و بحر الحنان،ريحانة الدنيا وبهجتها: أمي الغالية إلى الذي علمني أن الحياة كفاح ونضال :أبي العزيز حفظه الله ،إلى الأعمدة التي أظل أرتكز عليها للصمود: إخوتي وأخواتي الأعزاء وإلى كل الأهل والأقارب.

إلى المعادلة التي ترسم المنحنى حياتي أصدقائي : بسمة ، سناء ، أيوب ، عبد العزيز ، أسامة ، دليلة، و خاصة صديقتي نصيرة و أدعو لها بالشفاء العاجل.

إلى كل دفعة إقتصاد النقدي و بنكي 2017 و عمال معهد الاقتصاد دون استثناء

إلى أساتذتي الذين لم يبخلوا عليا يوما بإرشادهم و نصائحهم و خصوصا إلى المشرف على هذا العمل الدكتور أحمد نصير الذي وضعني على الطريق الصحيح لإنجاز هذا العمل.

إلى كل الذين عرفتهم من قريب أو بعيد إلى كل من فتح هذه الورقات و تصفحها بعدي.

– هادية –

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

بكل بساطة و تقدير أهدي ثمرة جهدي إلى:

التي لم تدخل عليّا بدعائها يوما أمي الحنونة و إلى الذي أوصلني إلى رتب المعالي المرحوم أبي العزيز راجية المولى عز و جل أن يحفظ لي أمي و طول العمر لها .

و إلى أخي الوحيد و أخواتي الأعزاء، إلى الأهل و الأحباب و الأقارب، و إلى كل من ساهم في هذا الإنجاز و لو من بعيد و إلى جميع صديقاتي هادية و نصيرة و سناء و إلى جميع أساتذة قسم العلوم الإقتصادية .

- بسمة -

الإهداء

الحمد لله رب العرش العظيم

أهدي هذا العمل إلى والدي العزيزين داعية إلى المولى عز و جل أن يحفظهم.

إلى إخوتي و أخواتي كل واحد بإسمه، إلى كل دفعة الإقتصاد 2017

و خاصة تخصص نقدي و بنكي.

إلى كل من علمني حرفا و جلست معه متعلما بين يديه و كل من اعانني على إنجاز هذا العمل.

إلى كل من سعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي.

– سناء –

الشكر والعرفان

الحمد لله على نعمة ظاهرة وباطنة حمداً كثيرا وعظيم سلطانه والصلاة والسلام على سيد خلق الله محمد صلى الله عليه وسلم إمام المرسلين وسيد الاولين والاخرين

وبعد:

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بشكرنا الخالص إلى كل من ساعد في إنجاز هذه المذكرة ونخص بالذكر الأستاذ المحترم "أحمد نصير" الذي قضى وقته في متابعة هذا البحث بكل أجزائه صغيرها وكبيرها .

إلى من لم يدخر جهدا في إيصال المعلومات طيلة سنوات الدراسة والذين أدوا واجبهم أحسن أداء

سفيان جوادي

قدة السعيد

إلى جميع موظفي معهد علوم الاقتصادية دون إستثناء

إلى كل الإطارات والعاملين بالقرض الشعبي الجزائري

إلى كل من ساهم في إتمام هذا البحث العلمي من قريب أو من بعيد

هادية، سناء، بسمة، نصيرة

فهرس المحتويات	الصفحة
البسملة	
الإهداء	
الشكر وتقدير	
قائمة الجداول	
قائمة الملاحق	
المقدمة	أ
المبحث الأول : ماهية القروض الاستثمارية	04
تمهيد	05
المطلب الأول : مفاهيم عامة حوله الاستثمار	06
المطلب الثاني : أنواع قروض الاستثمار	07
المطلب الثالث : شروط منح قروض الاستثمار	09
المطلب الرابع :ضمانات منح قروض الاستثمار	11
المطلب الخامس : تحليل القرار البنكي	13
خلاصة المبحث الأول	18
المبحث الثاني : دراسة حالة لبنك القرض الشعبي	19
تمهيد	20
المطلب الأول : لمحة حولا القرض الشعبي الجزائري	21
المطلب الثاني :تقديم طلب قرض استثماري	23
المطلب الثالث : دراسة ملف طلب قرض استثماري	31
المطلب الرابع : الضمانات المقدمة	32
خلاصة المبحث الثاني	35
الخاتمة	37
المراجع باللغة العربية	
المراجع باللغة الأجنبية	

قائمة الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
1	صيغة هيكل المشروع	27
2	صيغة تمويل	28
3	اقتطاعات جدول شروط القرض الخاص	34

قائمة الملاحق

الرقم	اسم الملحق	الصفحة
1	**فاتورة**	**40**
2	**صاحب المشروع**	**41**
3	**التمويل المالي**	**42**
4	**الضمانات المقترحة**	**43**

قائمة المراجع

1)- حياة نزلي وآخرون، القروض البنكية في مجال تمويل الإستثمارات ، مذكرة تخرج لنيل شهادة اللسانس ، كلية العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود مالية وبنوك ، جامعة الوادي 2008-2009 .

2)- حماني ياسين وآخرون ، القروض الإستثمارية كأدلة لتنمية المؤسسات الإقتصادية ، مذكرة لنيل شهادة اللسانس ، علوم تجارية فرع إدارة أعمال ، جامعة الوادي ، جوان 2001 .

3)- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر، 2004.

4)- نيس وفاء، مدى مساهمة القروض البنكية في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، 2004-2005.

5)- مقشيش سالم، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012-2013.

6)- دجاوي عربية سعاد، دور القروض في تفعيل الاستثمارات، تقرير تربص لنيل شهادة ليسانس، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014.

7)- أحمد غنيم، دور الدراسات التحليل المالي لترشيد قرارات الاستثمار والائتمان، الطبعة الثانية، مصر. نور السعيد، 1996.

8)- سليمان أحمد اللوزي، مهري حسن زويلف، إدارة البنوك، دار الفكر لطباعة، عمان، 2006.

9)- بوشاشي بوعلام، المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1997.

10)- محمد صالح الحناوي وآخرون، الادارة المالية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2001.

11)- G.celce,léntreprise et labanque,paris,1983.

الملخص:

إن طرق التقييم ودراسة جدوى المشروعات الاستثمارية هي طرق فعالة تؤدي بالبنك إلى نتائج واضحة تسهل عليه قبول أو رفض المشروع المقدم إليه من طرف المؤسسة.

فالبنك يقوم بدراسة المؤسسة من الناحية المالية لاتخاذ قرار منح القرض، وهذا يكون من خلال الاعتماد على طريق تحليل بواسطة التوازنات المالية، والمقصود بها هو تحقيق التوازن من الموارد والاستخدامات، إما من أعلى الميزانية وذلك بمقابلة الأموال الدائمة بالأصول الثابتة، إما من أسفل الميزانية بمقابلة الأصول بالأموال المتداولة (الأجنبية) وكذلك تستند إلى نسب الهيكل المالي التي تسمح بمعرفة قدرة المؤسسة عن الوفاء بالتزاماتها اتجاه دائنيها، ومن الأحسن أن تكون نسب لخلال سنوات متتالية.

بالإضافة إلى ذلك على البنك أن يقوم بالتقييم المالي للمشروع إذ يدرس مدة استرداد رأس المال المستمر وذلك لاختيار المشروع الذي له أقل مدة ، كما يدرس مؤشر المردودية الذي يهدف إلى تحديد معدل ربحية المشروع، ويدرس كذلك معدل العائد الداخلي الذي يعتبر كمقياس لترتيب المشاريع الاستثمارية حسب الأفضلية، ثم القيمة الحالية الصافية والتي غالبا ما تؤدي بالبنكي الوصول إلى هدفه إلا أن هذا كله غير كاف فالبنك يقرض من باب الاحتياط تقديم ضمانات تكون، بمثابة رهن لتسديد، فالضمانات تولد الآمان وبالتالي الوفاء بالديون.

Summary: The methods of evaluation and feasibility study of investment projects are effective methods that lead the bank to clear results that facilitate the acceptance or rejection of the project submitted by the institution. The Bank is studying the institution financially to make the decision to grant the loan. This is by relying on a method of analysis by means of financial balances. It is intended to balance resources and uses, either from the highest budget, by meeting permanent funds with fixed assets, either from the bottom of the budget (Foreign) funds, as well as the ratios of the financial structure that allow to know the ability of the institution to meet its obligations towards its creditors, and it is best to be ratios for successive years. In addition, the

bank should evaluate the project as it examines the duration of the continuous capital recovery to choose the project that has the least duration. It also examines the profitability index, which aims to determine the profitability of the project. It also examines the internal rate of return, which is considered as a measure of the ranking of investment projects according to preference , Then the current net value, which often leads the bank to reach its goal, but all this is not enough. The Bank is lending from the provision of guarantees to provide collateral, as collateral for the payment of collateral and thus generate debt.

مـقدمـــة

المقدمة :

يعتبر الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية من أهم النشاطات الاقتصادية حيث تساهم في بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية، تحقيق التوازن المالي و إنعاش النشاط الاقتصادي ويعد تمويل هذه المشاريع من أصعب العمليات لأن المشروع الاستثماري يتوقف على فعاليته في التنمية من خلال عوائد كبيرة وأقل تكاليف وكذا دراسة و تحليل المخاطر التي يمكن أن تعرقله، وتتم عملية التمويل إما ذاتيا عن طريق التدفقات النقدية المحققة أو أرباح، إما خارجيا وذلك باللجوء إلى الاقتراض من مختلف الهيئات المالية.

وبحكم وظيفة البنك كوعاء للمدخرات عليه إقراض هذه المدخرات المتاحة وتوزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية لدفع النشاط الاقتصادي وتحقيق خطة التنمية الاقتصادية الوطنية من جهة و من جهة أخرى البحث عن الربح كون الإقراض المحور الرئيسي لإيرادات أي بنك مهما تعددت مصادر الإيرادات الأخرى.

وعلى ضوء ما سبق، سنعالج الإشكالية الرئيسية من زاوية السؤال الجوهري الأتي:

ما هي الآليات والإجراءات القانونية والإدارية لتمويل القروض الاستثمارية في القرض الشعبي الجزائري؟

ولإثراء هذا الموضوع و إبراز أهميته، نتطرق إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالقروض الاستثمارية (مفهومها ، أنواعها)؟
- كيف يمكن تمويل قروض الاستثمار، وما هي شروطها منحها؟
- على ماذا يعتمد البنك في حالة منحة للقروض، وما هي الوثائق المكونة لملف القرض؟

وفي هذا الإطار يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات التي ظهرت لنا أنها أكثر العناصر احتمالا للإجابة عن الأسئلة من جهة، وموجهة لمسار البحث من جهة أخرى وهي كالتالي:

- وجود القروض يساعد على دفع عجلة الاقتصاد، والتي بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهدوا بالالتزام بتلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها، والمصاريف دفعة واحدة أو أقساط في تواريخ محددة.
- تمول قروض الاستثمار بعدة طرق، لتوفير السيولة،وبتطبيق مجموعة من الشروط.

- هناك عدة إجراءات يتخذها البنك عند منحة القروض للمؤسسات

❖ **أهمية ودوافع اختبار الموضوع:**

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع وأهمها:

- أهمية الموضوع في ظل اقتصاد السوق و ازدياد المخاطر التي تنجز عن منح هذه القروض الاستثمارية والتي قد تؤدي إلى إفلاس البنك، خاصة في الظروف الحالية التي تتميز بعدم الاستقرار.
- كون القروض الاستثمارية تعتبر من الأدوات بالنهوض بالاقتصاد.
- التطور الكبير الذي شهده دور المشاريع الاستثمارية في تحقيق التنمية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

❖ **الهدف من الدراسة:**

- إن الهدف الرئيسي من هذا الموضوع هو إعطاء مفهوم واسع حول القروض الاستثمارية وعملية سيرها داخل البنك من جهة، ومدى فعالية القروض الموجهة للاستثمار والتي تمول التجارة الداخلية و الخارجية.
- كما نهدف من هذا البحث إلى تسليط الضوء على كل ما يحيط بعملية الاقتراض من أخطار وضمانات وكيفية سيرها دون أن تتجاهل التعريف بسيرورة ملف طلب القرض.

❖ **حدود الدراسة:**

- **الحدود الزمانية:** فيما يخص الإطار الزماني فنحصر في الفترة الممتدة من بداية شهر افريل إلى 30 من نفس الشهر
- **الحدود المكانية:** فيما يخص الإطار المكاني للدراسة فتمثل في دراسة حالة في القرض الشعبي الجزائر، وكالة الوادي

❖ **المنهج المستخدم:**

انطلاق من طبيعة الموضوع ولقياس هذه الدراسة تفرض علينا منهجية البحث المزج بين المنهجيين التحليلي والوصفي ومنهج دراسة حالة.

فالمنهج التحليلي يتم استخدامه في مختلف المفاهيم، وكذا تفسير وتوضيح بعض التقنيات المصرفية وتفاعل المصرف مع المحيط أثناء التعاملات.

أما المنهج الوصفي فتلتمسه في الجداول، وقد عززنا عملنا بمنهج بدراسة حالة عندما قمنا بدراسة حالة واقعية أسقطنا من خلالها ما تطرقنا إليه في الجانب النظري على واقع إحدى المصارف في تعامله بمنح القروض لأحد المؤسسات باستعمال طريقة التحليل المالي.

❖ **الأدوات والمعلومات المستعملة:**

- الوسائل النظرية: (كتب – مذكرات – بعض من مواقع الانترنيت).
- الوسائل العملية: (وثائق ومعلومات من وكالة القرض الشعبي الجزائري، مقابلة شخصية).

❖ **محتويات الدراسية:**

ولمعالجة هذا الموضوع فقد قسمناه إلى مبحثين :

المبحث الأول كان بعنوان ماهية القروض الاستثمارية وتناولنا فيه خمس مطالب، في المطلب الأول، مفاهيم عامة حول الاستثمار والمطلب الثاني أنواع قروض الاستثمار وفي المطلب الثالث شروط منح القروض الاستثمارية وفي المطلب الرابع ضمانات منح القروض الاستثمارية وفي المطلب الأخير تناولنا تحليل القرار البنكي.

وفي المبحث الثاني لقد خصصنا هذا المبحث لدراسة تطبيقية بالقرض الشعبي الجزائري CPA فقمنا في المطلب الأول بلمحة حول القرض الشعبي الجزائري وفي المطلب الثاني تقديم طلب قرض الشعبي الجزائري والمطلب الرابع تناولنا فيه الضمانات المقدمة في القرض.

المبحث الأول: ماهية القروض الاستثمارية.

تمهيد:

باعتبار القروض بأنها النشاط الرئيسي للبنوك والغاية من وجودها، فالأموال التي تجمعها البنوك لا معنى لها ولا قيمة في الاقتصاد ما لم تستغل وتوظف في سد متطلبات وحاجيات التمويل للمتعاملين الاقتصاديين الذين هم في حاجة إلى تلك الأموال ومن بين هذه القروض سنتطرق إلى القروض الاستثمارية من حيث مفهومها الشامل وأنواعها وشروط منحها وضماناتها وتحليل قرارها البنكي.

وسنحاول تقسيم هذا المبحث إلى خمس مطالب:

* المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار.

* المطلب الثاني: أنواع قروض الاستثمار.

* المطلب الثالث: شروط منح القروض .

* المطلب الرابع: ضمانات منح القروض الاستثمارية.

* المطلب الخامس: تحليل القرار البنكي

المبحث الأول: ماهية القروض الاستثمارية.

وسنتطرق في هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار.

تعرف القروض الاستثمارية على أنها قروض تمنح لشركات الاستثمار لتمويل اكتتابها في الأوراق المالية وهي قروض مستحقة عند الطلب أو لأجل، وقد تمنح أيضا للأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم للأوراق المالية، وفي كل الحالات يمثل القرض جزء من قيمة الأوراق المالية المشتراة ، فعندما تنخفض القيمة السوقية للأوراق يطلب البنك من المقترض تغطية قيمة الفرق نقدا أو تقديم أوراق مالية أخرى.[1]

وتعرف القروض الاستثمارية أيضا على أنها تقديم مبالغ معينة من قبل البنك للأفراد والمؤسسات بهدف تمويل نشاط اقتصادي في فترة زمنية محدودة وهذا مقابل فائدة معينة في مواعيد السداد، إن تمويل نشاط الاستثمار له مكانة خاصة سواء على المستوى الجزئي بالنسبة للمؤسسة أو على المستوى الكلي بالنسبة للدولة، ونظرا لطبيعة المبادلات القائمة على أساس العقود والدفع المؤجل فقد أصبح لزاما على المؤسسات اللجوء إلى مصادر خارجية من أجل تمويل احتياجاتها بسبب ضعف إمكانية التمويل الذاتي يعود لأسباب عديدة نذكر منها، انخفاض هامش الربح بفعل المنافسة وارتفاع الأجور والمديونية المتزايدة للمؤسسات، كل ذلك جعل احتياج المؤسسات للبنوك والمصادر المالية الأخرى قصد تمويل أمر لا مفر منه، ويعتبر البنك الوسيط المتخصص الذي يتولى التوفيق بين الادخار والتمويل.[2]

---

[1] – حياة نزلي وآخرون، القروض البنكية في مجال تمويل الاستثمارات، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة الوادي، 2009/2008، ص47.

[2] – ياسين حماني وآخرون، القروض الاستثمارية كأدلة لتنمية المؤسسات الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الليسانس، علوم تجارية فرع إدارة أعمال، جامعة الوادي جوان 2001، ص28.

المطلب الثاني: أنواع قروض الاستثمار.

للقروض الاستثمارية عدة أنواع نذكر منها:[1]

1- القروض متوسطة الأجل: توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات، مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة، ونظرا لطول هذه المدة، فإن البنك يكون معرض لخطر تجميد الأموال، ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد، والتي يمكن ان تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض، ويمكن في الواقع التميز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل، ويتعلق الأمر بالقروض القابلة للتعبئة لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى معهد الإصدار، والقروض الغير قابلة للتعبئة ففي ما يتعلق بالقروض القابلة للتعبئة، فالأمر يعني أن البنك بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، وأما إذا تعلق الأمر بالقروض غير قابلة للتعبئة، فإن ذلك يعني أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي.

2- قروض طويلة الأجل: تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تعبئها لوحدها، وكذلك نظرا لمدة الاستثمار وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد، والقروض طويلة الأجل الموجهة الى هذا النوع من الاستثمارات، تفوق في الغالب سبعة سنوات ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية عشرين سنة، وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات (أراضي، مباني بمختلف استعمالاتها المهنية.....) ونظرا لطبيعة هذه القروض (المبلغ الضخم والمدة الطويلة)، تقوم بها مؤسسات متخصصة لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة.

[1] – الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية-بن عكنون الجزائر، 2004، ص 74-75.

ومن أهم أشكال الائتمان طويل الأجل ما يلي:[1]

2-1- قرض الملاك: إن مالك العقار مثلا لا يستطيع الحصول على قرض طويل الأجل إلا إذا أثبت حاجته لأموال هذا القرض لتحسين ملكيتهم، وبزيادة الدخل المتحصل الذي يسمح بسداد القرض وغالبا ما يطلب منه رهن كضمان للقروض في حالة عدم الاستغلال الجيد لمبلغه.

2-2- قرض المقاولات: في عملية تمويل المؤسسات يكون موضوع القرض طويل الأجل المساهمة في تكوين رأس المال الثابت ويعني ذلك كل وسائل الإنتاج التي تمتلك بالاستعمال الجاري، ولذلك لابد من البحث على موارد ثابتة كالادخار وهنا بالنسبة لرأس المال المستعمل في تحديد التجهيزات وكمية الموارد اللازمة لكي تتمكن المؤسسة لمزاولة أعمالها.

2-3- قرض الإيجار: إن ممارسة قرض الإيجار قد تظهر في الولايات المتحدة الأمريكية وتتناسب مع اعتماد الاستثمار كما لا يوجد هذا النوع من المساعدات في الجزائر، فالقرض للإيجار يتمثل في كراء طويل المدى للأملاك " تجهيزات أو معدات وعتاد"، وبإمكان المستعمل لهذا القرض أن يشتري أو يرد القرض وذلك حسب رغبته، ومن أهم الجوانب السلبية الملاحظة في هذا النوع من القروض تكلفته المالية المرتفعة التي تفوق بكثير تكلفة القروض المتوسطة وطويلة المدى.

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة، الدار الجامعية الإسكندرية، 2000، ص79-80.

المطلب الثالث: شروط منح القروض.

تتمثل شروط منح القروض في :

1- شروط اقتصادية: [1] وهي شروط خاصة بالظروف الاقتصادية للمؤسسة والبنك وتحدد العلاقة الموجودة بينهما، وتتمثل هذه الشروط في:

- دراسة ومتابعة الأحداث المالية والاقتصادية من حيث وضعياتها وتطور أعمالها حيث يأخذ بعين الاعتبار عند تقرير المخاطر الموجودة في القرض الممنوح.
- دراسة مستوى خزينته بصفته صاحب القرار لمنح القرض عند طلبه، وذلك بمعرفة مدى إمكانيته، وقدرته لمواجهة الطلب.
- دراسة الوضعية المالية للمؤسسة من أجل تحديد سياسة القرض الواجب تطبيقها بصفة أكيدة وصارمة.

2- شروط ذاتية: وتنقسم إلى قسمين هما : [2]

2-1- شروط لها علاقة بالمؤسسة: توفر عنصر المصداقية والثقة في معاملاتها كذلك التأكد من القدرة القانونية لها عن طريق الوثائق القانونية المقدمة، ومن القدرة التقنية عن طريق إقامة زيارات لها وكذلك إحداث منافسات.

2-2- شروط يضعها البنك: يجب أن تقدم المؤسسة وثائق محاسبية لثلاث دورات متتالية، ووثائق تقريرية أخرى كالميزانية التقديرية، وخطة التمويل هذه الوثائق تساعد على التأكد من سلامة وإمكانية المؤسسة على الإنتاج عن طريق دراسة الهيكل والميزانية، الخزينة النشاط و المردودية وعليه يتخذ القرار بعد معرفة ملائمتها وسلامة رصيدها.

ونجد أيضا شروط أخرى على أي بنك عند تسوية أي ملف قرض يجب وضعها وتتمثل في:

- أن يكون هذا الشخص تاجرا (حامل لسجل تجاري) ومسجل لدى مصلحة الضرائب.
- ألا تكون لديه ديون اتجاه مصلحة الضرائب وكذا الضمان الاجتماعي.
- أن يكون المقر الاجتماعي للمشروع متواجد في إقليم تواجد البنك.
- أن يكون المشروع المراد تمويله ذو مردودية مالية.

---

[1] – حياة نزلي وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 50.

[2] – وفاء نيس، مدى مساهمة القروض البنكية في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، 2004، 2005، ص 105.

- تقديم الضمانات (ليس من الضرورة أن تكون كافية) وهذا التقييم يقوم به البنك بناءا على مدى انتمائية الزبون وكذا مردودية النشاط الاستثماري. [1]

وكذلك من أهم الشروط الواجب توفيرها في المقترض: [2]

- السمعة الجيدة والأهلية، يجب أن يكون محل ثقة وخال من السوابق العدلية، كما يهتم البنك إذا كان الزبون (المقترض) قاصرا أم لا .....
- أن يكون نشاط الممول اقتصادي أي يساهم في التنمية الاقتصادية.
- أن يكون النشاط الممول موافقا لعادات وتقاليد المجتمع.
- مدى فعالية النشاط الاقتصادي، حيث يخدم المجتمع من ناحية البطالة والاستهلاك.
- الدراسة المالية، أي دراسة المشروع من جميع النواحي عن طريق الميزانيات التقديرية والقوائم المالية.

[1] – وفاء نيس ، نفس المرجع السابق، ص 05.

[2] – سالم مقشيش ، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2013/2012، ص69.

المطلب الرابع: ضمانات منح القروض الاستثمارية.

تنقسم الضمانات إلى قسمين ضمانات حقيقية وضمانات شخصية:[1]

1- الضمانات الشخصية: ترتكز على التعهد الذي يقوم به الأشخاص، والذي بموجبه يعدون بتسديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق فالضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المدين شخصيا، وإنما يتطلب شخصا ثالثا يقوم بدور الضامن، وعليه، يمكن أن نقسم هذا النوع من الضمان إلى:

1-1- الكفالة : هي أن يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك إذا لم يستطيع الوفاء بها عند حلول آجال استحقاقها، ونظرا لأهميتها كضمان شخصي ينبغي أن يكون مكتوبا ومتضمنا طبيعة الالتزام بدقة وأن يمس موضوع الضمان ومدته – الشخص المدين والشخص الكافل، إضافة إلى أهمية وحدود الالتزام كما تجبر الأنظمة المختلفة على ضرورة إعلان المدين بمبلغ الدين والتزاماته وآجاله خلال فترة معينة لتفادي المنازعات الناجمة عن سوء التفاهم بين البنوك والعملاء.

1-2- الضمان الاحتياطي: هو إلتزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه تسديد ورقة تجارية أو جزء منها في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها التسديد ويختلف عن الكفالة في كونه يطبق على الديون المرتبطة بالأوراق التجارية كسند لأمر، السفتجة والشيكات، كما يمكن تصنيف " تأمين لتغطية خطر الوفاء بمبلغ الاعتماد.

2- الضمانات الحقيقية: هي ضمانات يقدمها المقرض للبنك كضمان للديون بحيث أنها عبارة عن أصول منقولة أو غير منقولة يقدمها المقرض للبنك كضمان في حالة عدم تسديد ديونه في الوقت المحدد، كما أن هذه الأصول قد تقدم من طرف المستفيد نفسه أو من طرف شخص آخر ثالث لصالح المستفيد كضمان لديونه، هذه الضمانات هي أكثر حفظا لحماية أموال البنك ويكون هذا الضمان على شكل رهن لأصل أو مال أو إعطاء حق أو امتياز للدائن وتتمثل في رهن رأس المال المنقول وحق الحجز والرهن العقاري.

2-1- رهن رأس المال المنقول: وه عقد يقوم من خلاله المدين أو شخص آخر لصالحه برهن الأموال المنقولة والخاصة به ضمانا لأموال الدائن في حالة عدم تسديدها في تاريخ الاستحقاق بحيث أن هذا الأخير (الدائن أو

---

(1) – سعاد دجاوي عربية ، دور القروض في تفعيل الإشمارات، تقرير تربص مقدم لنيل شهادة الليسانس، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، 2013، 2014، ص 17.

الشخص الثالث) هو قادر على نقل الملكية، وبفضل هذا العقد فإن للدائن أو الشخص الأخر (الثالث) يعترف بضمان، والعقد بين الشيء المضمون يحدده بشكل جيد (مثلا: الذهب)، كما أن الدائن (البنك) أن يقوم بتحديد الأموال المنقولة المرهونة بأمره عن طريق إجراءات رسمية يقوم بتحديدها القانون والأموال المنقولة التي يمكن أن تكون كرهن للدائن هي مثلا تتمثل في الوسائل أو التجهيزات، سند الخزينة، احتجاز السيارات، عربات النقل.....إلخ[1]

كما أن للدائن حقوق يتمتع بها من خلال هذا الرهن وتتمثل في: [2]

- حق الأولوية (الأفضلية): بحيث أن الدائن له حق الأولية لتسديد ديونه قبل الدائنين الآخرين (أولوية الدائن المرتهن لأمره)
- حق المتابعة:أي أن المدين في حالة ما إذا أراد تغير الأصل المرهون فالدائن له حق التمسك أو تغيير الأصل وفي حالة عدم تسديد المدين في تاريخ الاستحقاق فللدائن حق التمسك بحقوقه.
- حق الحجز: في حالة عدم تسديد المدين لديونه فإن الدائن حق له حق بيع الأصول المنقولة المرهونة بالعمل للحصول على أمواله.

[1] – وفاء نيس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 108.

[2] – وفاء نيس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 109.

المطلب الخامس: تحليل القرار البنكي.

إن تحليل القرار البنكي في ما يخص منح قرض الاستثمار يحتمل عموما جانبا من الخطر بالنسبة للبنك، ولأجل تقييم هذا الخطر يقوم البنك بدراسة مفصلة يفترض فيها أن تقدم المؤسسة ملفا كاملا يتضمن المعلومات الضرورية التي له بأخذ الصورة اللازمة عن المؤسسة والتعرف على إمكانيتها ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها وبالتالي تسديد ما عليها في آجال محددة وللقيام بهاته الدراسة (دراسة الملف) يستعمل البنك مجموعة من معايير التحليل التي تكشف نقاط قوة المؤسسة ونقاط ضعفها وتتمثل الدراسة في: [1]

1- فحص العناصر الكيفية: يتعلق هذا الفحص بالمؤسسة الطالبة للقرض ومن خلاله يتمكن البنك من إبداء وجهة نظره الأولى عن المؤسسة ومحيطها ووسائلها وطاقاتها، ويرتكز هذا الفحص على دراسة العوامل المتمثلة في دراسة المحيط والعامل النقدي، دراسة العامل الصناعي، دراسة العامل البشري، دراسة العامل التجاري.

1-1- دراسة المحيط والعامل النقدي: إن دراسة المحيط له أهمية قصوى بالنسبة للبنك لأنه هو الذي يتضمن أفاق التطور أو عناصر التهديد المحتملة التي تواجهها المؤسسة، والتي بإمكانها أن تمارس تأثيرا عميقا ليس على نشاط المؤسسة فحسب بل على الصناعة كلها والاقتصاد بأسره.

1-2- دراسة العامل الصناعي: تعود دراسة هذا العمل بالحكم على مجموع أدوات الإنتاج للمؤسسة وطرق ونوعية الإنتاج ومدى تطور التقنيات المستعملة وقدرة وتطور الآلات والمعدات التي ينوي طالب القرض شرائها من خلال طلبه.

1-3- دراسة العامل البشري: إن العامل البشري ضروري بالنسبة للمؤسسة وهو يبدو في مظاهر كيفية وكمية، بالنسبة للمظهر الأول وهو يتعلق قبل كل شيء بمسيري وإطارات المؤسسة وكفاءتهم وقدرتهم في اتخاذ القرار والتنبؤ بتوجهات السوق وحيويتهم في إقحام مؤسستهم في الأسواق المحلية.

عند تعذر وجود أسواق دولية، ولكن هذا العامل يعتمد خاصة على الثقة، وتعتبر شخصية أو سمعة العميل عنصر ثقة وهو من أهم العناصر في العامل البشري.[2]

---

[1] – G.Celce, L'entreprise et la banque, paris, 1983,p:47

[2] – G.Celce, IBID, ,p:48

1-4- دراسة العامل التجاري: بعد دراسة العامل البشري وتأثيره على قرارات المؤسسة ينتقل البنك إلى دراسة العامل التجاري باعتباره مهم في بداية هذا التحليل فهو يتعلق بالمنتوج والسوق، ويقصد بدراسة السوق هنا معرفة وضعية المؤسسة وتقدير حصتها في السوق مقارنة مع القطاع الذي تنشط فيه ومعرفة تطور رقم أعمال المؤسسة ومكانتها على المستويين الوطني والدولي. [1]

2- فحص العناصر الكمية: ويمكن تسميتها أيضا بعناصر المحاسبة والتمويل والتي من خلالها يتمكن البنك من تقدير الوضعية المالية للمؤسسة، وهناك وثائق محاسبية ومالية متعلقة بالمؤسسة توضع تحت تصرف البنك وتعتبر هذه الوثائق أساس كل دراسة للجانب المالي في المؤسسة فهي مصدر مهم يمكن من تقويم نشاط المؤسسة ومعرفة إتجاهه واستخلاص العراقيل التي تعرقله، وتؤثر على إمكانية تحقيق الأرباح سواء في الحاضر أو المستقبل وسنقوم بتقديم مختلف هاته الوثائق فيما يلي:[2]

2-1- الميزانية: وتنقسم إلى نوعين الميزانية المالية والميزانية المحاسبية ويمكن تعريف هذه الأخيرة كجرد تقوم به المؤسسة في وقت معين (كل شهر أو ثلاثة أشهر....أو على الأقل مرة كل سنة في نهاية الدورة المحاسبية) لمجموع ما تملكه من أصول ولكل ما عليها من ديون والفرق بين ما تملكه من أموال وما عليها من ديون تمثل ذمتها أو حالتها الصافية أو بعبارة أخرى ما تملكه من أموال خاصة، أما الميزانية المالية فتمثل جدول يتضمن جانب الأصول وجانب الخصوم فالأصول ترتب درجة السيولة ومبدأ السنوية والخصوم ترتب حسب تاريخ الاستحقاق ومبدأ سنوية الخصوم، فالميزانية المالية تأخذ بمبدأ السنوية بمعنى الأصل الذي يبقى في المؤسسة لفترة تفوت سنة، يصنف ضمن الأصول الثانية حتى وإن كان عنصر من عناصر المخزونات، ويعتبر أصلا متداول كل عنصر من عناصر الأصول الذي يبقى في المؤسسة لأقل من سنة، وفي المقابل لعناصر الخصوم نجد نفس المبدأ.

2-2- جدول حسابات النتائج: يعتبر كوثيقة محاسبية مهمة تشمل كل مصاريف المؤسسة وإيراداتها خلال الدورة، فهو يعتبر وسيلة مفيدة في عملية تسيير المؤسسات، كما يعتمد عليه في عملية تحديد المجامع على مستوى المحاسبة الوطنية وذلك لتناسب المفاهيم المستعملة في التسيير.

---

(1) – أحمد غنيم، دور دراسات الجدوى والتحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمارات والائتمان، الطبعة الثانية، مصر، بور سعيد، 1996، ص54.

(2) – سليمان أحمد اللوزي، مهري حسن زويلف، إدارة البنوك، دار الفكر للطباعة، عمان، 2006، ص 158.

3-الدراسة المالية للمشروع: يتم دراسة المشروع الاستثماري بدراسة مالية وذلك لما فيها من أهمية بالغة بالنسبة للمستثمر والبنك، فالمستثمر يقوم بهذه الدراسة من أجل تحديد نقاط الضعف والقوة المشروعة، كما يستعمل البنك هذه المعلومات في اتخاذ قرار تمويل المشروع، ومن أهم الطرق التي تستخدم في التقييم نذكر ما يلي: [1]

3-1- التحليل المالي بواسطة التوازنات المالية: تعرف التوازنات المالية بأنها التقابل بين الموارد المالية في الميزانية المالية من جهة واستعمالاتها من جهة أخرى، حيث تختلف عناصر الموارد في مدة استعمالاتها في مدى تحقيقها للتوافق وقد استعمل المحللون ثلاث توازنات مالية تتمثل في رأس المال العامل الاحتياج في رأس المال العامل والخزينة.

3-1-1- رأس المال العامل: ويسمى بهامش الأمان أو الضمان إذ أنه يعبر عن مدى تمويل الأموال الدائمة (بعد تغطيتها لجميع الأصول الثابتة) لجزء من الأصول المتداولة، لذلك يجب أن يكون موجب، وهو يحسب العلاقة التالية:

رأس المال العامل الصافي (الدائم) – الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

رأس مال العامل الصافي (الدائم) – الأصول المتداولة – الديون القصيرة الأجل

3-2-2- الاحتياج في رأس المال العامل: ويعرف بأنه الفرق بين الاحتياجات الدورية للمؤسسة (الأصول المتداولة ما عدا القيم الجاهزة) والموارد الدورية (الديون قصيرة الأجل عدا السلفيات المصرفية) ويحسب بالديون قصيرة الأجل ويحسب احتياج رأس المال العامل بالعلاقة التالية:

الاحتياج في رأس المال العامل (BFR) – (قيم جاهزة + القيم الغير جاهزة) – (مج دق الأجل+ سلفيات مصرفية)

3- الخزينة: من الممكن تعريفها بأنها مجموعة الأموال التي تمتلكها المؤسسة وهي تشمل صافي القيم الجاهزة، أي ما يستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ مالية وتحسب بالعلاقة التالية:

الخزينة – رأس مال العامل – احتجاج في رأس مال العامل

[1] – بوشاشي بوعلام، المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1997، ص99.

3-1- التحليل المالي بواسطة النسب المالية: تعتبر من أكثر الأدوات المستعملة في تحليل القوائم المالية، ويمكن القول أن النسب المالية التي تستخدم في التحليل المالي ليست هي الغاية في التحليل المالي، وإنما هي في الواقع أداة تستعمل من أجل الوصول إلى نتائج تعطي إجابات المتعلقة بالمركز المالي والمركز النقدي والأداء وتقييم قرارات الاستثمار وقرارات التمويل وتنقسم هذه النسب إلى أربعة عناصر نذكر منها: نسب التوازن الهيكلي، نسب المردودية، نسب المديونية، نسب السيولة العامة.

أولا نسب التوازن الهيكلي:

1- نسب التمويل الدائم: وهي النسب التي تبين مدى استقلالية أو مديونية المؤسسة وكذلك الاستعمال الجيد لأموالها ومنها:

نسبة التمويل الدائم – الأموال الدائمة /الأصول الثابتة

وهي تبين مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة للمؤسسة. [1]

3-2- نسب التمويل الذاتي: وهي تبين مدى تغطية الأموال الخاصة للمؤسسة لأصولها الثابتة . وهذا ما يوفر لها نوعا من الاستقلالية ومن الأحسن أن تكون النسبة ≤ 1 ويمكن أن تكون أقل و لكن بأقل مقدار ممكن وتحسب كالتالي: [2]

نسبة التمويل الذاتي – الأموال الخاصة / الأصول

ثانيا: نسب المديونية: ومن أهمها:[3]

نسبة الاستقلالية المالية= $\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الديون}} > 1$

أو = $\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}} > 0.5$

(1) – بوشاشي بوعلام، نفس المرجع السابق، ص99.

(2) – محمد صالح الحناوي وآخرون، الإدارة المالية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2001، ص 229.

(3) – ياسين حماني وآخرون، مرجع سق ذكره، ص 54، 55.

وتستخدم هذه النسب من طرف المتعاملين الاقتصاديين والماليين للمؤسسة وخصوصا البنك فهذه النسبة تعطى فكرة للبنك على مدى تشبع المؤسسة بالديون، أو اعتماد المؤسسة على التمويل الداخلي.

$$\textbf{نسبة قابلية التسديد} = \frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{مجموع الديون}}$$

لضمان أموال الغير أو حقوق الغير على المؤسسة يلجأ المتعاملون الاقتصاديون لاستخدام نسبة قابلية الوفاء.

$$\textbf{نسبة سيولة الأصول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

تمكننا هذه النسبة من معرفة مدة سيولة الأصول، فإذا كانت النسبة أكبر من 0.5، وحركة أصول المؤسسة سريعة فهذه الحالة جيدة خصوصا عند المؤسسات التجارية.

ثالثا: نسبة السيولة العامة: وتسمى أيضا بنسبة الملائمة النسبية، وهي نسبة شبيهة بنسبة التمويل الدائم لأنها تدل على وجود رأس المال العامل الصافي أي هامش الأمان لذلك يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من 1.

نسبة السيولة العامة – الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل

رابعا : نسب المردودية: هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح في إطار نشاطاتهم وينبغي أن تكون هذه المردودية دائما لتحقيق أرباح متتالية، كما تقيس نسب المردودية نتائج النسب المالية حيث أنها تبين مدى تحقيق المؤسسات للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، وتعتبر نسبة المردودية المالية عن مدى مردودية الأموال الخاصة أو مدى مساهمتها في تحقيق النتيجة وتسمى أيضا معدل العائد على الأصول الخاضعة وتعطى بالعلاقة التالية:

نسبة المردودية المالية – نتيجة الدورة الصافية * 100/ الأموال الخاصة

كلما زادت هذه النسبة كلما دل على وجود تسيير أمثل من طرف المؤسسة لمواردها المالية وكلما قلت أو انعدمت كلما لزم على المؤسسة إعادة النظر في سياسة استثمارها للموارد المالية. [1]

[1] – محمد صالح الحناوي وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 230.

الخلاصة:

من خلال ما قدمناه في هذا المبحث يتضح لنا أن المؤسسة تلجأ إلى البنك بسبب ضعف إمكانية التمويل الذاتي وقلة أموالها الخاصة مما يجعل في حالة اللاتوازن بين الاحتياجات والموارد مما يخلق احتياج إضافي للتمويل.

وعند لجوء المؤسسة للبنك لطلب التمويل اللازم للاستثمار يفترض أن تقوم هاته الأخيرة بتقديم ملف كامل يتضمن عناصر إستراتيجيتها والذي يعد صورة حية تعكس وضعيتها المالية حتى يسهل التنبؤ بالتصورات المستقبلية لها.

وعليه يقوم البنك بدراسة حالة المؤسسة من الناحية المالية لاتخاذ قرار منح القرض ويعود السبب في ذلك إلى أن الوضع المالي للمؤسسة يعتبر محصلة لنشاط المؤسسة.

ويقوم البنك أيضا بنوع آخر من التحليل وهو دراسة المشروع محل التمويل وآفاته المالية المستقبلية ومن شأن هذا التحليل أن يعطي للبنك بعض الثقة في المستقبل المالي للمؤسسة وللمشروع الذي يمثله.

إلا أن هذا كله غير كاف فمن أجل زيادة الاحتياط يلجأ البنك فضلا عن الدراسات السابقة إلى طلب ضمانات كافية من المؤسسات الطالبة للقرض.

والخلاصة التي يمكن إدراجها، أن أحسن حذر يأخذه البنك هو التأكد من الملاءة المالية للمؤسسة حيث أن الوضعية المالية الحسنة هي الضمان الأكيد للبنك عند تقديم القرض.

المبحث الثاني: دراسة الحالة في القرض الشعبي الجزائري.

تمهيد

باعتبار القرض الشعبي الجزائري من البنوك الأولى التي اتجهت نحو الاستقلالية، ولمعرفة مدى على اقتصاد السوق، فقمنا ببحثنا هذا على مستوى إحدى وكالته. و نظرا للأهمية التي تكتسبها عملية منح القرض للزبائن بالنسبة للبنك، رأينا أن نوضح الإجراءات التي يعتمد القرض الشعبي الجزائري في هاته العملية و مقارنتها بما جاء في القسم النظري ومن أجل ذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى الدراسة التطبيقية لعملية منح القروض الاستثمارية.

وتناولنا في هذا المبحث إلى أربعة مطالب :

- المطلب الأول : لمحة حول القرض الشعبي الجزائري
- المطلب الثاني : تقديم طلب إستثماري
- المطلب الثالث : دراسة ملف طلب قرض إستثماري
- المطلب الرابع: الضمانات المقدمة

المبحث الثاني: دراسة الحالة في القرض الشعبي الجزائري.

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: لمحة حول القرض الشعبي الجزائري.

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى معرفة دور البنك وهيكل تنظيمه من خلال دراستنا التطبيقية

1- نشأة البنك و هيكله التنظيمي: يعتبر القرض الشعبي الجزائري من أبرز **البنوك** التجارية الفعالة في التنمية الاقتصادية، فتمت نشأة القرض الشعبي الجزائري بموجب دفع (66-366) المؤرخ في 26 ديسمبر 1966 الذي يمنح له ممارسة وظيفة عدة نشاطات، و المتمثلة في التنمية الحرفية، السباحة، الصيد البحري، البناء و التشييد، و هو بنك ودائع.

بدأ برأس مال قدره 1.5 مليار دج ثم ارتفع سنة 1980 إلى 6 مليار دج و يقدر حاليا بـ 80 مليار دج.

يضع القرض الشعبي الجزائري 18 مجموعة استغلال، حيث تتكون كل مجموعة من عدد من الولايات المحلية و تتوزع هاته الوكالات على كامل التراب الوطني، و هذا لهدف خدمة المواطن و تسهيل الخدمات المصرفية له، حيث يبلغ عدد الوكالات 115 وكالة محلية و سيتم عرض مخطط يجسد البيئة الهيكلية للمديرية العامة للقرض الشعبي الجزائري كما في الشكل رقم (1-2).

2- دور البنك في الاعتماد الوطني:

- منح القروض المؤسسات بهدف تسهيل الاستغلال و تطويره، و لكن يجب أن ينطلق من خلال تطبيق سياسة فعالة.

- يلعب دور الوسيط المالي في العمليات الوظيفية المالية بالإدارات الحكومية، حيث يسعى البنك لإيجاد الوساطة المالية في العمليات الوظيفية لمختلف الإدارات الحكومية (ولاية، دائرة، بلدية) وكذا العمليات المالية مثل الإقراض.

- خلق التوازن بين القرض و الطلب و ذلك من أجل الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية[1].

[1] معلومات مأخوذة من طرف مكتب الشؤون القانونية (المنازعات) القرض الشعبي الجزائري.

2- **دور القرض الشعبي الجزائري في الاقتصاد الوطني**: القرض الشعبي الجزائري بنك ودائع و هو يعتبر وسيط معتمد من طرف الدولة إلى جانب البنوك الأخرى و له صلة مستمرة مع هذه البنوك، و من أهم وظائفه نجد:

- الوسيط في العمليات المالية في الإدارات المالية للإدارة الحكومية.

- يمنح القرض إلى الفروع التالية: السياحة، الفنادق، التعاضديات، (غير الفلاحية، فروع الإنتاج و التجارة و الأعمال الحرة) [1].

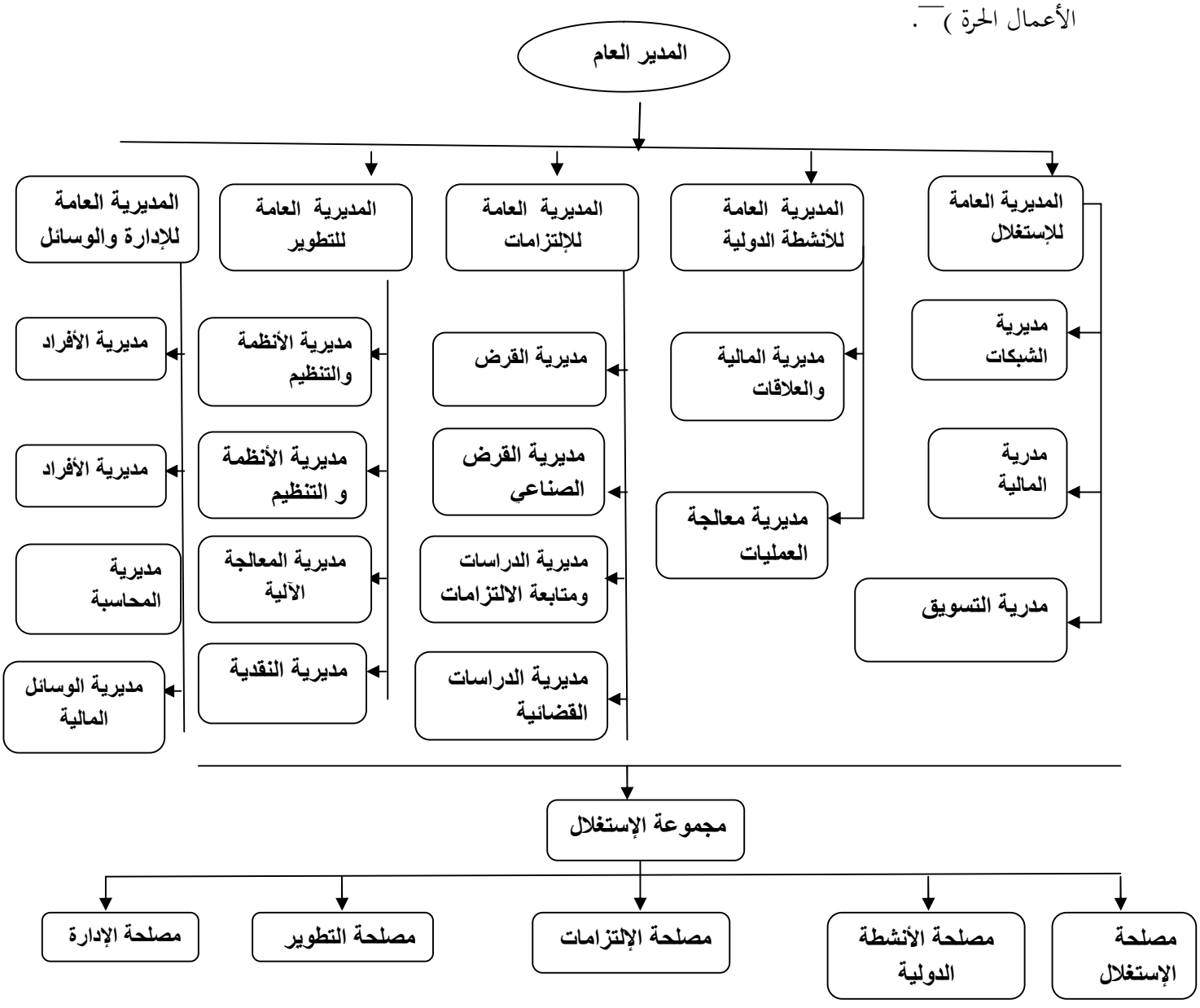

[1] معلومات مأخوذة من طرف مكتب الشؤون القانونية (المنازعات) القرض الشعبي الجزائري.

المطلب الثاني: تقديم طلب قرض إستثماري

أولا: دفع الملف لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: يقوم المستفيد بتكوين ملف طلب مشروع و يقدمه لدى مصالح الوكالة الوطنية لدعم ت.ش مع توفر عدة شروط:

- السن أقل من 35 سنة.

- أن يكون المترشح دون عمل.

- أن يثبت شهادة تأهيل في الميدان المعني.

- تقديم الملف أمام وكالة محل إقامته.

- تدرس مصالح الوكالة الطلب و تحدد تاريخا لاجتماع اللجنة الانتقائية.

- بعد قبول الملف مبدئيا تكون الوكالة لجنة تجتمع لدراسة الملفات و مناقشة المشاريع: وذلك بحضور صاحب المشروع و تتكون هذه الأخيرة من ممثلين عن الوكالة و البنوك CNP-BEA-CPA-BDL-BADR و الخزينة العامة و الولاية و غرفة التجارة[—].

[—] معلومات مأخوذة من طرف مكتب الشؤون القانونية (المنازعات) القرض الشعبي الجزائري.

المخطط المالي:

عنوان المشروع: مؤسسة الحفر و تمهيد الأرض.

الشكل القانوني: شخص طبيعي.

الميدان: الزراعة – الصناعة – الصيد

تقديم المقاول:

المسير: منير أحمد

الاسم و اللقب : منير أحمد

تاريخ الميلاد: 1971/11/10

ابن محمد و خديجة.

العنوان و المؤهل: ليسانس علوم اقتصادية.

الشركاء:

الاسم و اللقب: /

مكان الميلاد: /

الوضعية العائلية: /

العنوان و المؤهلات: /[-]

[-] معلومات مأخوذة من طرف مكتب الشؤون القانونية (المنازعات) القرض الشعبي الجزائري.

1- تقديم المشروع:

1-1- عموميات عن المشروع:

- طبيعة المشروع: شركة الحفر.
- المكان: ولاية الوادي.
- درجة التقدم في الانجاز و آجال الإنجاز: 70%
- المساعدات المقدمة أو المنتظرة: /
- آثاره عن البيئة: غير مؤثر سلبيا.

1-2-المنتوج و السوق:

- **المنتوج:** وصف دقيق للمنتوج.
- الاستعمالات الثانوية للمنتوج.
- المنتوجات الفرعية.
- **السوق:**
- المعطيات الحسابية عن السوق:
- **خصائص الطلب:**
- خصائص العرض الحالي والمستقبلي

— معلومات مأخوذة من طرف مكتب الشؤون القانونية (المنازعات) القرض الشعبي الجزائري.

1-3-السياسات والوسائل التجارية:

- **الأهداف التجارية:**
- سياسة المنتوج.
- سياسة السعر.
- سياسة التوزيع.
- سياسة الاتصال.
- عناصر تجارية أخرى.
- رقم الأعمال المتوقع.
- وسائل البشرية:
- الأراضي والمباني.
- معدات الاستغلال.
- أنظر الفاتورة الشكلية.
- الضمانات المقترحة.
- **بالنسبة للقروض البنكية:**
- هي العتاد وصندوق الضمان.
- تكلفة وتمويل المشروع.[1]

[1] معلومات مأخوذة من طرف مكتب الشؤون القانونية (المنازعات) القرض الشعبي الجزائري.

- **صيغة (هيكلة) المشروع[1]:**

المجال	العملة الوطنية	العملة الصعبة	الدفع بالدينار	مجموع الدفع دج
مصاريف أولية			194481.24	194481.24
الأراضي($م^2$)	//	//	//	//
منشآت الاستقبال	0	0	0	0
العتاد المخصص للإنتاج (المستورد) الألات المركبات	//	//	//	//
مصاريف الجمارك			8385000.00	8385000.00
التركيب	/	/	/	/
رأس المال العام	/	/	/	/
صندوق الضمان			76344.38	76344.38

[1] معلومات مأخوذة من طرف مكتب الشؤون القانونية (المنازعات) القرض الشعبي الجزائري.

صيغة التمويل :

مساهمة المستفيد(المقاول):692466.44 دج

مساهمة و.د.ت شباب Aruj: 1731165.0 دج

القرض المقدم(مدعوم):6232194.00 دج

التحديد	الدفع بعملة صعبة		الدفع بالدينار	مجموع الدينار
	المبلغ	المقابـــل بالدينار		
المركبات			8385000.00	8385000.00
تعريفة الجمارك				

– العناصر غير الجسمانية.

– الموردون.

– المستأجرون من الباطن.

– الرعاية المحتملة والضمانات المقترحة.

الرعاية: التكفل.

الاسم واللقب:

العنوان:

الشكل القانوني:

نوعية الدعم: امتيازات ضريبية + مساعدات مالية.[1]

[1] معلومات مأخوذة من طرف مكتب الشؤون القانونية (المنازعات) القرض الشعبي الجزائري.

تقديم المشروع

1- عموميات على المشروع

- **طبيعة المشروع**: إنشاء مؤسسة مصغرة لنقل البضائع.

- **موقع المشروع**: يقام هذا المشروع على مستوى مدينة الوادي.

حالة تقديم المشروع وإنجازه: تحصيل وسيلة الاستثمار.

المساعدات المستلمة أو المرتقبة: قرض غير مدفوع الأجر من لونساج وفوائد ضريبية والدين البنكي.

أثر المشروع على الخطة الاقتصادية: إنشاء وحدة خاصة في مجال نقل البضائع تساعد على نحو فعال في الاندماج الاقتصادي والنمو في مقاطعة الوادي.

أثر المشروع على المحيط: هذا المشروع لا يشكل أي خطر على المحيط.

- عدد فرص العمل: هذا المشروع يخلق 6 مناصب عمل.
- استثمار المشروع: ابتداء من تاريخ اقتضاء أو إهتلاك العتاد محل الاشتثمار.
- المنتوج والسوق:

1- المنتوج:

1.1- وصف دقيق للمنتوج.

2.1- استعمال ثانوي للمنتوج.

3.1- المنتجات الفرعية.

2- السوق:

1.2- معطيات رقمية للسوق: لا يوجد معطيات موثوقة على الموارد المحتملة .

2.2- مميزات الطلب: الطلب محلي وإقليمي بهدف نقل البضائع في نمو كبير والقدرة المحلية و الإقليمية لا تستطيع على تلبية الطلب الحالي.

3.2- مميزات العرض حاليا وفي المستقبل: المشروع الذي نقترحه سوف يكون قادر على استعاب جزء لا بأس بيه من العجز المحلي والإقليمي.

3- السياسات والوسائل التجارية:

1- أهداف تجارية:

1.1- الزبون حل مشكلة نقل السلع في الولاية ووفقا لأهمية النقل والخدمات التي إقترحناها واحترام المواعيد.

2.1- سياسة المنتوج.

3.1- سياسة السعر: سوق يتم تحديد الطلب والعرض المحلي و الإقليمي يتم تحديدها (أي سياسة الأسعار) على أساس كل من العرض و الطلب والمحلي.[1]

[1] معلومات مأخوذة من طرف مكتب الشؤون القانونية (المنازعات) القرض الشعبي الجزائري.

المطلب الثالث: دراسة ملف الطلب قرض استثماري:

إرسال الملف ودراسة على مستوى وكالة القرض الشعبي. ج. الوادي 322:

- ترسل الوكالة عن طريق جدول إرسال مع الإشعار بالاستلام الملف المقبولة بعد الاجتماع لكي تتم دراسته مرة أخرى على مستوى البنك.

تتم دراسة الملف والتحقق من جدوى المشروع: بصورة مختصرة ودون شروط كثيرة.

- ثم تجتمع لجنة مصغرة على مستوى البنك مكونة من المدير ومكلف بالدراسات ورئيس مصلحة القروض: الإبداع رأيها في جدوى المشروع.
- الموافقة: تمنح الموافقة للمستفيد من المشروع ومن ثم يتم ترجيهه إلى فتح حساب على مستوى الوكالة.
- دفع المساهمة الشخصية: من طرف المستفيد وانتظار دفع وكالة والتشغيل
- (Ansej) لمساهمتها (30%) من المشروع.
- تكملة الطلب بملف مصغر: بعد الموافقة ودفع المساهمة ش+ مساهمة Ansej. يقدم الطلب ملفا ( ) مصغرا.
- دفتر الشروط و الاعباء العامة .
- مقرر منح الامتيازات الضريبية.
- شهادة الانخراط في صندوق ضمان الأخطار.(وهو مبلغ مصغر بدفعة في مقابل المساهمة في الصندوق).
- **منح الشيكات للمستفيد:** في هذه المرحلة يقدم للمستفيد شيك 30% من قيمة المعدات في حالة أجهزة وعتاد و 10% إذا كان المشروع مركبات (سيارة. آلة. شحن. أو جرافة .....إلخ). وعند توفر وجاهزية المعدات أو المركبات لدى العميل(fourmisserur) الشركة الموردة للأجهزة: يقوم المعني باختصار شهادة تثبت توفر العتاد إلى البنك للاستفادة من الشيك الثاني المقدر ب 70% أو 90% الباقية[1].

[1] سفيان جوادي، مكتب الشؤون القانونية (المنازعات) مقابلة شخصية، بتاريخ: 11:30- 2017/04/10.

المطلب الرابع: الضمانات المقدمة.

1- أنواع ضمانات القروض: عدة أنواع:

1-1- رهن المركبات: يتمثل المقرر للبنك في التنفيذ على المال المرهون عند حلول أجل الاستحقاق وعدم الوفاء بكامل المبلغ ويخول للمؤسسة تتبع هذه المنقول في أي يد كان والتنفيذ عليه ويقدم طلب تسجيل الرهن في المركبات إلى الولاية أو الدائرة، يكون متجسدا في عبارة « غير قابل للتنازل مرهون لفائدة مؤسسة ....(البنك)....» وذلك في البطاقة الرمادية للمركبة: آلة جارفة أو سيارة أو شاحنة أو آلة تسوية وغيرها من المركبات.

1-2- الرهن الحيازي للعتاد: وهو مشابه لسابقه يثبت بناءا على عقد محرر من طرف الموثق بعد اطلاعه على تفاصيل المعدات مصدرها ورقمها المرجعي وعلامة الصنع ووظيفتها وعدد الآلات المرهونة ومكان تواجدها إلخ.... وذلك مهما كان النشاط المخصص له معدات مخبزة أو آلات طباعة وصناعة البلاستيك أو خياطة....إلخ.

1-3- الرهن الرسمي: غير مستعمل كثيرا في القروض المصغرة ويلجأ إليه في القروض الاستثمارية الكبرى. وعادة ما يكون موقعا على قطع أرضية (بيضاء)، كما قد يوقع الرهن على بنايات للسكن أو بنايات صناعية.

1-4- الكفالات الشخصية: هو أن يتعهد شخص ثالث (أجنبي عن العقد) بأن يجعل ذمته المالية ضامنة لكامل الدين في حال عدم استيفاء المؤسسة المالية لحقوقها من المستفيد.[-]

[-] سفيان جوادي، مكتب الشؤون القانونية (المنازعات) مقابلة شخصية، بتاريخ:12:30- 2017/04/18.

2- شروط القرض الخاص

- مبلغ القرض.

- مدة الاستعمال.

- مدة التسديد 5 سنوات.

- رقم الحساب

- رهن العتاد من الدرجة 2 (العتاد قيد الاستعمال)

- رهن كل التجهيزات من الدرجة 2

- سندات الدفع

- الالتزامات:

الالزامات المتعلقة بالقرض.

المادة 1: تسديد القرض شهريا وفق الجدول في حساب الوكالة.[-]

[-] معلومات مأخوذة من طرف مكتب الشؤون القانونية (المنازعات) القرض الشعبي الجزائري.

الاقتطاعات جدول: شروط منح القروض

الرقم		أقساط شهرية	المبالغ
1	0001146801	2016/06/30	38290.10
2	0001146802	2016/12/31	38290.10
3	0001146803	2017/06/30	38290.10
4	0001146804	2017/12/31	38290.10
5	0001146805	2018/06/30	38290.10
6	0001146806	2018/12/31	38290.10
7	0001146807	2019/06/30	38290.10
8	0001146808	2019/06/31	38290.10
9	0001146809	2020/06/30	38290.10
10	00011468010	2020/12/31	38290.10

المادة 2: دفع كل الضرائب المتعلقة بالقرض وكل المستحقات للبنك.[-]

[-] معلومات مأخوذة من طرف مكتب الشؤون القانونية (المنازعات) القرض الشعبي الجزائري.

خلاصة المبحث الثاني:

إن طرق التقييم و دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية هي طرق فعالة تؤدي بالبنك إلى نتائج واضحة تسهل عليه قبول أو رفض المشروع المقدم من طرف المؤسسة.

فالبنك يقوم بدراسة المؤسسة من الناحية المالية لاتخاذ قرار منح القرض ، و هذا يكون من خلال الاعتماد على طريق تحليل بواسطة التوازنات المالية، و المقصود بها هو تحقيق التوازن من الموارد و الاستخدامات ،إما من أعلى الميزانية و ذلك بمقابلة الأموال الدائمة بالأصول الثابتة ، و إما من أعلى الميزانية و ذلك بمقابلة الأموال المتداولة (الأجنبية) ، و كذلك تستند إلى نسب الهيكل المالي التي تسمح بمعرفة قدرة المؤسسة عن الوفاء بالتزاماتها اتجاه دائنيها، و من الأحسن أن تكون نسب لثلاث سنوات متتالية.

و بالإضافة إلى ذلك على البنك أن يقوم بالتقييم المالي للمشروع إذ يدرس مدة إسترداد رأس المال المستثمر و ذلك لاختيار المشروع الذي له مدة أقل، كما يدرس مؤشر المردودية الذي يهدف إلى تحديد معدل ربحية المشروع، ويدرس كذلك معدل العائد الداخلي الذي يعتبر كمقياس لترتيب المشاريع الاستثمارية حسب الأفضلية ، ثم القيمة الحالية الصافية و التي غالبا ما تؤدي بالبنكي الوصول إلى هدفه.

إلا أن هذا كله غير كاف فالبنك يفرض من باب الاحتياط تقديم ضمانات تكون بمثابة رهن لتسديد الدين، فالضمانات تولد الآمان و بالتالي الوفاء بالديون.

الخـــــاتـــــمة

الخاتمة:

تعتبر القروض المصرفية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته، إذ يشمل الجانب الأكبر من استخداماته، لذلك تولى البنوك التجارية القروض المصرفية عناية خاصة باعتبارها من أهم العوامل لخلق الائتمان والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول، كما أن منح القروض يمكن البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي ورخاء المجتمع الذي يخدمه.

إن القروض تلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني، إذ أنها تقوم بدور فعال في زيادة الطاقة الإنتاجية وبالتالي زيادة الإنتاج والعمالة عن طريق استثمار الأموال المقترضة في مشاريع إنتاجية ذات عوائد مرتفعة، فالقروض تعتبر أهم وسيلة للبنوك لاستثمار مواردها المالية وعدم إبقائها جامدة.

ومنه فإن مساهمة القروض في تنمية الاقتصاد لدليل على أنه تجسيد لسياسة اقتصادية سليمة تؤدي إلى زيادة الاستثمار والتوطين، الشيء الذي جعلها أكبر مصدرا لتمويل المشروعات، وفعاليتها وأهميتها تعد طاقة لمواجهة التطور الاقتصادي والاجتماعي.

ومن خلال الدراسة النظرية والتطبيقية، استطعنا الوصول إلى مجموعة من النتائج وهو ما يجعلنا تقدم على إعطاء التوصيات التالية:

- تكييف سياسة القروض مع متطلبات التنمية وإعطاء الأولية في تمويل المشاريع الإستثمارية التي من شأنها أن تستثمر في المجالات الحيوية التي تخدم التنمية الإقتصادية والاجتماعية.
- توسيع عدد الوكالات والفروع العاملة محليا في مختلف الجهات.
- رفع نوعية المعاملات والخدمات المقدمة قصد جلب أكبر عدد من الزبائن.
- اهتمام أكثر بعمليات تمويل الادخار بواسطة خلق أوعية مغرية ومشجعة للادخار قصد توفير الموارد المالية اللازمة لعملية التموين.

ونظرا لأهمية واتساع موضوع منح القروض الاستثمارية فإنه من غير الممكن الاحاطة بكل جوانبه، ولذلك تبقى مجالات البحث مفتوحة أمام طلبة السنوات القادمة لإثرائه أكثر والتوسع في مجالاته لأنه من المؤكد هناك عدة نقاط لم نتعرض لها والتي نتمنى أن تأخذ بعين الاعتبار في أبحاث لاحقة. لذلك نطرح هذا السؤال: إلى

أي مدى تمكن مساهمة القروض الاستثمارية في دعم المؤسسات الاقتصادية في الرفع من إنتاجيتها بما يسمح لها بمواجهة التغيرات الاقتصادية؟ وما هو الدور المنتظر في مجال منح القروض الاستثمارية؟

الآفاق المستقبلية:

- دور البنوك التجارية في تمويل قطاع الاستثمار عن طريق القروض الاستثمارية في آفاق الدراسة.
- دور القروض الاستثمارية في تفعيل حجم الاستثمارات.
- مخاطر القروض الاستثماري في البنوك الجزائرية.
- الاستثمار وآليات التمويل وضمان القروض الاستثمارية.

الملاحق

فاتورة:

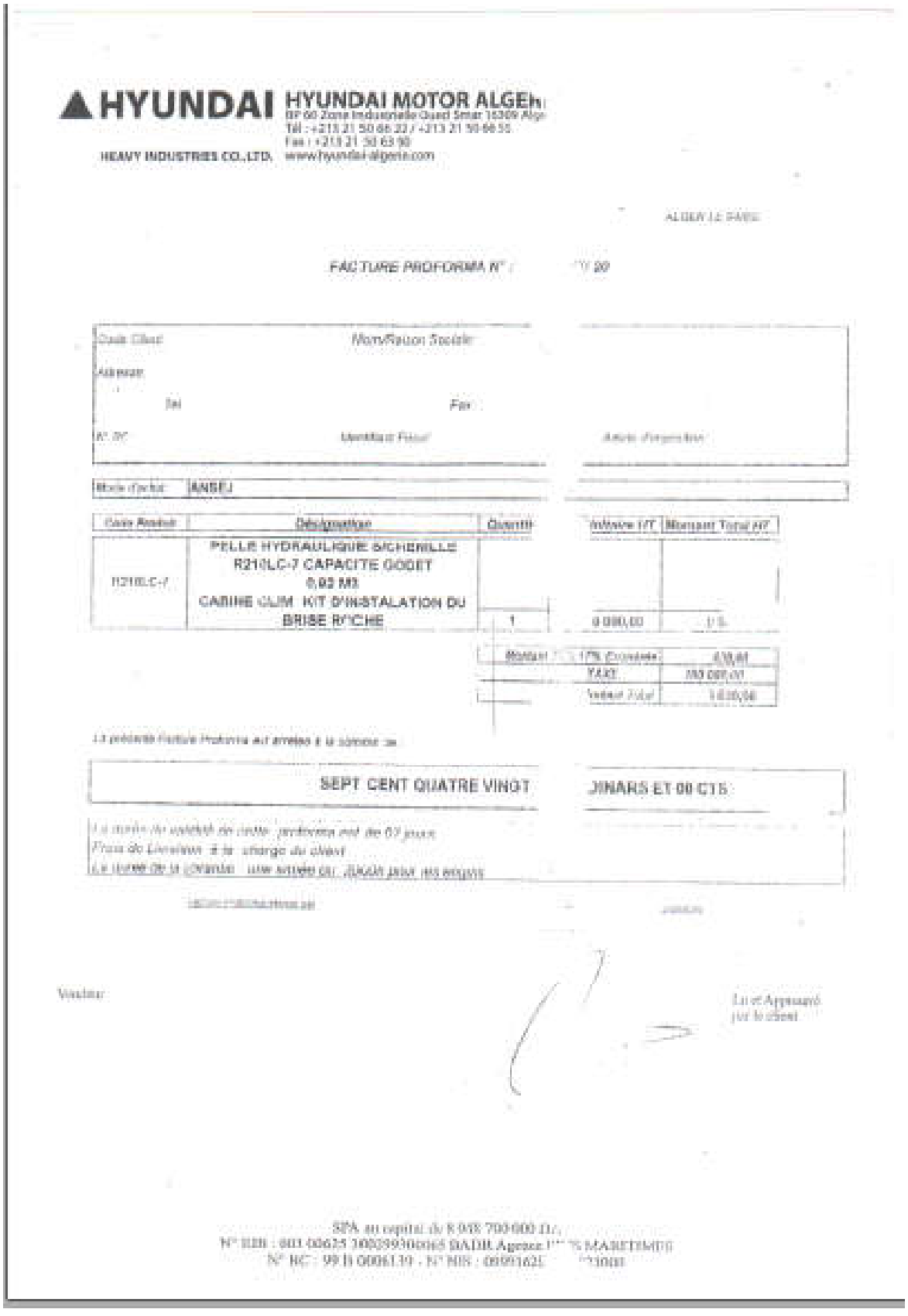

HYUNDAI HYUNDAI MOTOR ALGEh
BP 60 Zone Industrielle Oued Smar 16309 Alger
Tél : +213 21 50 66 22 / +213 21 50 66 55
Fax : +213 21 50 63 90
HEAVY INDUSTRIES CO.,LTD. www.hyundai-algeria.com

ALGER LE PAYE

FACTURE PROFORMA N° : '/ 09

Code Client : Nom/Raison Sociale :
Adresse :
Tel : Fax :
N° IF : Identifiant Fiscal : Article d'importation :

Mode Cachet : ANSEJ

Code Article	Désignation	Quantité	Prix Unitaire HT	Montant Total HT
R210LC-7	PELLE HYDRAULIQUE S/CHENILLE R210LC-7 CAPACITE GODET 0,92 M3 CABINE CLIM KIT D'INSTALLATION DU BRISE R'CHE	1	9 000,00	U S

Montant : 17% Commerc : 4 59,64
T.V.A.C : 193 009,01
Valeur Total : 1 0 0 0,04

La présente Facture Proforma est arrêtée à la somme de :

SEPT CENT QUATRE VINGT JINARS ET 00 CTS

La durée de validité de cette proforma est de 07 jours
Frais de Livraison à la charge du client
Le Délai de la Livraison sera arrêté au jour des enlèvements

Vendeur

Lu et Approuvé
par le client

SPA au capital de 8 018 700 000 D.A
N° IDR : 003 00625 3002393000165 BADR Agence 1*** % MARETIMO
N° RC : 99 B 0006139 - N° NIS : 0999162[illegible]

صاحب المشروع:

(B) PRESENTATION DU PROJET

I / - GENERALITES SUR LE PROJET

Nature du projet : creation d'un micro entreprise pour transport marchandises

Localisation du projet :l'investissement de ce projet sera fait au niveau de la commune de el oued

Etat d'avancement du projet et délais de réalisation :Dès l'acquisition du matériel objet d'investissement

Aides reçues du exploitant :Prêt non rémunéré auprès de l'ansej et les avantages fiscaux et le crédit bancaire

e)Impact du projet sur le plan economique: la création d'unité spécialisée dans le domaine de transport marchandises

contribuera efficacement a l'intégration économique et du développement de la région de el oued

f)Impact du projet sur l'environnement :Ce projet ne présente aucun danger sur l'environnement

g) Nombre d'emplois créés :ce projet créera (03) six postes de travail

II / - PRODUIT ET MARCHE

Le produit

a 1/ Description précise du produit :

a 2/ Usages secondaires du produit :

a 3/ Sous produits :

b) Le marché

b 1/ Données chiffrées sur le marché :Il n'y a pas des données fiables a de ressources potentiels

b 2/ Caractéristiques de la demande :la demande locale et régionale en matière de transport marchandises reste en

croissance importante et la capacité local et régionale installées ne peut répondre a la demande actuelle.

b 3/ Caractéristiques de l'offre présente et future : le projet que nous propoaons de réaliser sera en mesure d'absorber

une partie non négligeable du deficite locale et régionale

III / - POLITIQUES ET MOYENS COMMERCIAUX

Objectifs commerciaux

La clientèle : résoudre le problème de transport marchandises dans la wilaya et la suivant l'importance de transport et

le services qui nous proposons et le respects des horaires

Politique de produits :Néant

Politique de prix : sera déterminé suivant la demande et l'offre locale et régionale.

التمويل المالي:

Politique de distribution :

Politique de communication : exploiter tous les moyens de communications

g) Autres éléments commerciaux : services

h) Chiffres d'affaires prévisionnels : suivant le tableau prévisionnel cité sur l'étude

IV / - MOYENS DE PRODUCTION ET ORGANISATION

a) Moyens humains : 02 postes d'emplois

b) Terrains et constructions : un garage pour stationnement et réparation

c) Matériel d'exploitation : Voir facture proforma

Désignation	Paiement en devises		Paiement en dinars	Total en Dinars
	Montant	C/V Dinars		
MATERIEL ROULANT			1 344 000.00	1 344 000.00
Droit des douanes				

d) Eléments incorporels :

e) Fournisseurs :
(1) Préciser "importé" ou "locale". Pour la production nationale indiquer le nom du fournisseur
(2) Préciser si le produit est normalisé, courant sur le marché ou fabriqué à la demande

f) Sous-traitants : Néant

g) Remarques : Néant

(C). PARRAINAGE EVENTUEL ET GARANTIES PROPOSEES

I / - PARRAINAGE

Nom ou raison sociale: OUNISSI LAKHDAR
Adresse: CITE ESTEKLAL EL OUED
Forme juridique : PERSONNE PHISYQUE
Nature du l'activité: TRANSPORT SUR TOUTES DISTANCES DE MARCHANDISES
Nature du soutien: AIDES FINANCIERS ET LES AVANTAGES FISCAUX

3

الضمانات المقترحة:

D) COUT ET FINANCEMENT DU PROJET

I / - STRUCTURE D'INVESTISSEMENT

(en milliers de DA)

Rubriques	Paiement en devises		Paiement dinars	Total Dinars
	Montant	C/V Dinars		
1 Frais préliminaires			218 847.52	231 847.52
2 Terrains (m²)			//	//
3 Infrastructure d'accueil			//	//
4 Equipements				
- de production			//	//
- auxiliaires			//	//
- roulants			1 344 000.00	1 344 000.00
5 Transport, douanes, droits et taxes				
6 Installations complexes			//	//
7 Montage, essais, mise en route			//	//
8 Fonds de roulement			100 000.00	100 000.00
9 Fonds de garantie			11 247.69	11 247.69
T O T A L			1 531 584.21	1 531 584.21

IMPORTANT : (mettre les factures pro formas des équipements importés et locaux)

II / - STRUCTURE DE FINANCEMENT

- Apports du promoteur en nature : //
- Apports du promoteur en numéraires : 78 584.21DA
- Crédit ANSEJ non remunéré : 392 921.05DA
- Crédit bancaire bonifié : 1 072 178.95DA
- Autres informations :

E) DOSSIER FINANCIER

Classeur ou form cartonné :

1- le bilan d'ouverture ;
2- le tableau des comptes de résultats (sur cinq ans) ;
3- les bilans prévisionnels (sur cinq ans).

F) ANNEXES

Documents de base (exigés par les banques pour un dossier d'investissement)

- factures, devis, bilan d'ouverture, tableaux des comptes de résultats, bilans prévisionnels.

Documents utiles pour la compréhension du projet

- expertises, analyses, résultats d'une étude de marché, plan de charge susceptible d'être réalisé, etc.